جدوى للإستثمار
Jadwa Investment

أسواق النفط العالمية (الربع الثاني من عام 2014)

يوليو 2014

ملخص

- زاد الطلب العالمي على النفط في الربع الثاني من عام 2014 بنحو مليون برميل يومياً مقارنة بنفس الربع من العام الماضي، مدعوماً بالانتعاش الاقتصادي في الولايات المتحدة، بينما زاد المعروض من النفط عالمياً بـ 0,4 مليون برميل يومياً فقط خلال نفس تلك الفترة نتيجة لتراجع إنتاج دول الأوبك.

- يتوقع أن يرتفع الطلب على النفط في الربع الثالث من عام 2014 بسبب الصيف الذي يبلغ فيه الاستهلاك ذروته، كما أن تعزيز الانتعاش الاقتصادي في الولايات المتحدة إضافة إلى النمو المستمر في الصين سيدفعان بنمو الطلب العالمي على النفط بنحو 1,1 مليون برميل يومياً خلال عام 2014.

- ينتظر أن تتخطى إمدادات النفط من الدول خارج أوبك نمو الطلب العالمي على النفط في عام 2014، لكن ذلك لن يؤدي إلى تراجع أسعار خام برنت، حيث يتوقع أن تبقي الاضطرابات الجيوسياسية في أوكرانيا وليبيا والعراق على أسعار النفط مرتفعة. لذا، عدلنا توقعاتنا لأسعار خام برنت برفعها من 105 دولار للبرميل إلى 109 دولار للبرميل كمتوسط لعام 2014 ككل.

- كذلك عدلنا تقديراتنا بشأن إنتاج المملكة برفعه إلى 9,7 مليون برميل في اليوم خلال عام 2014 بدلاً عن 9,4 مليون برميل وفقاً لتقديراتنا السابقة. ويأتي هذا التعديل نتيجة لعوامل أهمها: إنتاج أعضاء أوبك الآخرين جاء دون التوقعات، وانتعاش الاقتصاد الأمريكي بوتيرة أسرع من المتوقع، ثم تواصل زيادة الاستهلاك المحلي في المملكة على أساس المقارنة السنوية.

الطلب على النفط

وفقاً لبيانات أوبك، ارتفع الطلب العالمي على النفط في الربع الثاني للعام 2014 بنحو 1 مليون برميل يومياً على أساس المقارنة السنوية، نتيجة لزيادة قدرها 1,2 مليون برميل يومياً من الدول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وانخفاض بنحو 0,2 مليون برميل يومياً لدى دول منظمة

شكل 1: ارتفع الطلب على النفط في الربع الثاني من عام 2014 بنحو مليون برميل يومياً

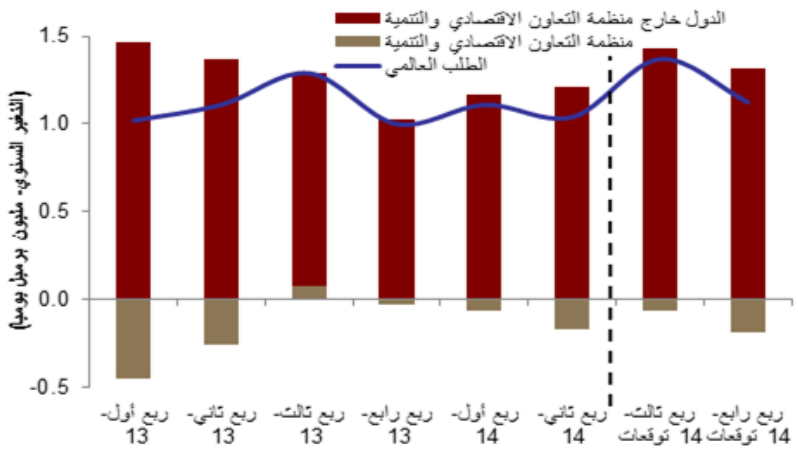

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

د. فهد التركي
رئيس الدراسات والأبحاث
falturki@jadwa.com

راجا أسد خان
اقتصادي أول
rkhan@jadwa.com

الإدارة العامة:
الهاتف 1111-279 11 966+
الفاكس 1571-279 11 966+
صندوق البريد 60677، الرياض 11555
المملكة العربية السعودية
www.jadwa.com

التعاون الاقتصادي والتنمية. ستؤدي زيادة استهلاك النفط خلال شهور الصيف إلى زيادة الطلب في الربع الثالث من عام 2014، كما أن الانتعاش الاقتصادي، وخاصة في الولايات المتحدة، سيدعم زيادة الاستهلاك خلال الربعين الثالث والرابع من عام 2014 (الشكل رقم 1).

الولايات المتحدة هي المصدر الرئيسي لنمو الطلب وسط دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

الولايات المتحدة هي المصدر الرئيسي لنمو الطلب وسط دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وشكل ارتفاع مؤشر مديري المشتريات لقطاع الصناعة في الربع الثاني للعام 2014 دليلاً إضافياً على الانتعاش الواسع في الاقتصاد الأمريكي والذي سيساهم في رفع ارتفاع الطلب الأمريكي على النفط إلى متوسط 15,6 مليون برميل في اليوم للعام 2014، بزيادة نسبتها 2,1 بالمائة على أساس سنوي.

ارتفاع مؤشر مديري المشتريات لقطاع الصناعة في الربع الثاني للعام 2014 يشكل دليل إضافي على الانتعاش الجيد في الاقتصاد الأمريكي.

سيبقى نمو الطلب على النفط في الاتحاد الأوربي ضعيفاً بسبب تعثر الاقتصاد؛ وقد سجل مؤشر مديري المشتريات في الربع الثاني من عام 2014 تراجعاً طفيفاً مقارنة بالربع السابق. ورغم أننا نتوقع أن يحقق اقتصاد الاتحاد الأوربي بعض النمو خلال النصف الثاني من العام، وذلك بفضل تواصل التحسن في اقتصادات دول جنوب أوربا وانتعاش الانتاج الصناعي، لكن التغييرات الهيكلية الجارية من خلال استمرار التحسينات في معايير اقتصاد الطاقة (الشكل رقم 2) ستؤدي إلى الحد من نمو استهلاك النفط في المستقبل المنظور.

تحسين معايير اقتصاد الطاقة في الاتحاد الأوربي ستؤدي إلى الحد من نمو استهلاك النفط في المستقبل المنظور.

لم يطرأ تغيير كبير على طلب النفط في اليابان في الربع الثاني لعام 2014 على أساس المقارنة السنوية، ويتوقع أن يبقى مستقراً خلال الفترة المتبقية من العام نتيجة للتغييرات في نظام الطاقة. رغم أن الاقتصاد الياباني قد تأثر كثيراً بضريبة المبيعات التي تم تطبيقها منذ بداية يونيو 2014، لكن ربما يتحقق نمو متواضع بفضل الأموال التي ضخها البنك المركزي والإنفاق الحكومي. إضافة إلى ذلك، تسعى الحكومة إلى إعادة تشغيل 17 من مفاعلاتها النووية البالغ عددها 54 مفاعلاً. وتشمل الخطة تشغيل خمسة من تلك المفاعلات الـ 17 عام خلال عام 2014 والتي ينتظر أن تساهم في خفض الطلب على النفط بنحو 3,6 بالمائة في عام 2014 على أساس المقارنة السنوية. علاوة على ذلك، تعمل الحكومة اليابانية، من خلال تطبيق بعض القوانين، على الضغط على مصافي التكرير المحلية لتحسين كفاءة الطاقة، ما يؤدي إلى خفض الطاقة التكريرية بنحو 0,1 مليون برميل يومياً في عام 2014.

سيبقى الطلب على النفط في اليابان مستقراً خلال الفترة المتبقية من عام 2014.

ارتفعت وتيرة النمو الاقتصادي في الصين في يونيو بفضل تحسن الطلب المحلي. ارتفع مؤشر مديري المشتريات لقطاع الصناعة في الربع الثاني من عام 2014، حيث تخطى المؤشر في يونيو مستوى 50 لأول مرة منذ بداية عام 2014 (الشكل 3). وتتوقف قدرة الصين على تحقيق توقعات نمو ناتجها الإجمالي السنوي بنسبة 7,5 بالمائة أيضاً على قوة الطلب الخارجي، ولكن في ظل النمو المتواضع في أسواق التصدير الرئيسية في الاتحاد الأوربي والتحسن الذي لم يطرأ على الاقتصاد الأمريكي إلا مؤخراً، فربما يأتي النمو الاقتصادي أبطأ من المتوقع، وبالتالي يتباطأ الطلب على النفط. ورغم ذلك،

الشكل 2: ارتفاع كفاءة استخدام الوقود في قطاع النقل في الاتحاد الأوربي

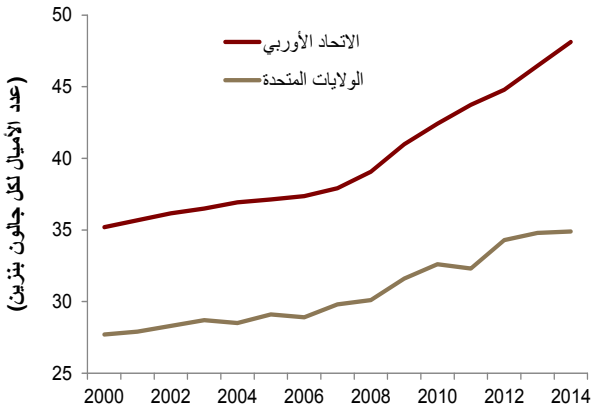

الشكل 3: مؤشر مديري المشتريات لقطاع الصناعة في الصين

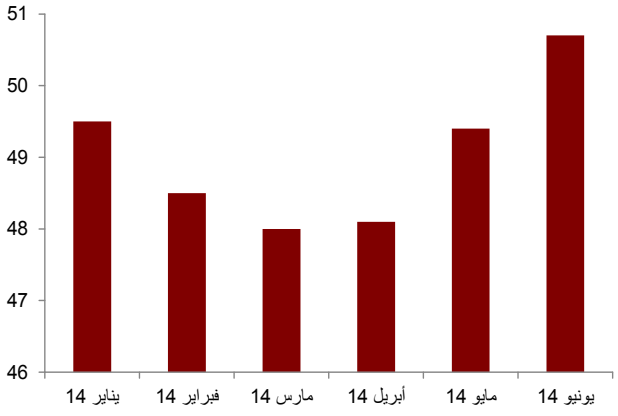

نتوقع نمو الطلب على النفط في الصين بأكثر من 3 بالمائة لعام 2014 ككل.

فلا نزال نتوقع أن ينمو الطلب على النفط بأكثر من 3 بالمائة للعام 2014 ككل، وذلك بفضل مشاريع البنيات التحتية الحكومية والمصافي الجديدة والسعي لزيادة المخزونات الاحتياطية.

يظل احتمال تراجع الطلب على النفط في روسيا قائماً.

هدأت أزمة جزيرة القرم بين أوكرانيا والاتحاد السوفيتي، حيث بدأت الحكومة الروسية تخفيف حدة تهديداتها بغزو شرق أوكرانيا. ومع ذلك، يبقى احتمال حدوث المزيد من التراجع في الطلب على النفط في روسيا قائماً، حيث تضرر الاقتصاد كثيراً جراء عاملين هما العقوبات الاقتصادية وزيادة هروب رؤوس الأموال من القطاع الخاص، هذه الأموال بلغت 50,6 مليار دولار في الربع الأول عام 2014 مقارنة بـ 27,5 مليار دولار في نفس الفترة من العام السابق. كذلك، يتوقع أن يأتي نمو الناتج الإجمالي للعام 2014 دون المستوى المقدر وهو 0,8 بالمائة، متراجعاً من التقديرات السابقة وهي عند 1,3 بالمائة.

سيبقى الطلب على النفط في الهند في حدود 2 بالمائة خلال الربعين التاليين.

سيبقى نمو الطلب على النفط في الهند في حدود 2 بالمائة للربعين التاليين. سيتعزز الطلب نتيجة لاستمرار التوسع في قطاع التشييد، لكنه يبقى مفتوحاً أمام احتمالات التراجع جراء عدم اليقين إزاء الاقتصاد الكلي نتيجة للعجز الكبير في الموازنة وتدفق رؤوس الأموال إلى الخارج بسبب انعدام برنامج للإصلاح الاقتصادي.

ارتفع استهلاك النفط في المملكة بنسبة 28 بالمائة في النصف الأول من عام 2014 نتيجة لبدء تشغيل مصفاة ساتورب.

بلغ متوسط الاستهلاك في المملكة 1,9 مليون برميل في اليوم خلال النصف الأول من عام 2014، مرتفعاً بنسبة 28 بالمائة على أساس سنوي. وتفوق هذه الزيادة كثيراً مستواها لدى دول الخليج الأخرى، التي زاد الاستهلاك فيها بمتوسط 1 بالمائة فقط خلال نفس الفترة. ويعود الارتفاع الكبير في الطلب على النفط في السعودية بالدرجة الأولى إلى بدء تشغيل مصفاة ساتورب بطاقة تشغيلية قدرها 0,4 مليون برميل في اليوم في الربع الأخير من عام 2013، والتي أدت إلى زيادة كبيرة في احتياجات المصافي من الخام منذ بداية العام. خلال الفترة القادمة، ستؤدي زيادة الطلب على توليد الكهرباء خلال شهور الصيف إلى ارتفاع استهلاك النفط في المملكة في الربع الثالث لعام 2014، كما أن استمرار النمو الاقتصادي سيدعم الطلب على النفط طوال عام 2014.

المعروض من النفط

نمت إمدادات النفط من الدول خارج أوبك بنحو 1,7 مليون برميل يومياً في الربع الثاني لعام 2014.

نمت الإمدادات النفطية العالمية بنحو 0,4 مليون برميل يومياً في الربع الثاني لعام 2014 مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، وقد زادت الإمدادات من الدول خارج أوبك بنحو 1,7 مليون برميل يومياً نتيجة لزيادة الإنتاج من الولايات المتحدة (الشكل 4). بالنسبة للربع الثالث عام 2014، يتوقع

جدول رقم 1: احتمالات تراجع الطلب على النفط

	الدولة	حجم الطلب كنسبة من إجمالي الطلب للعام 2014 (%)	احتمالات الزيادة/ أو النقصان	ملاحظات
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	الولايات المتحدة	20,6	متعادلة	انتعاش اقتصادي تدريجي.
	أوربا	14,8	نقصان	انتعاش هش مع استقرار مالي وتحسن في كفاءة استخدام الوقود.
	اليابان	4,8	نقصان	نمو اقتصادي ضعيف، مع إعادة تفعيل المحطات النووية.
الدول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	الصين	12,0	نقصان	النمو يعتمد على أسواق الصادر في الولايات المتحدة وأوروبا.
	روسيا	3,9	نقصان	نمو اقتصادي ضعيف.
	الهند	3,8	نقصان	ضعف الوضع المالي يؤثر على طلب النفط.
	السعودية	3,3	متعادلة	قوة الاقتصاد مع مشاريع البنيات التحتية سيبقيان على الطلب قوياً.

أن تتواصل زيادات الإنتاج من مصادر خارج دول أوبك، بقيادة الولايات المتحدة، بينما ينتظر أن يتراجع الإنتاج من دول أوبك في عام 2014 ككل على أساس المقارنة السنوية نتيجة لاستمرار التوترات في ليبيا وضآلة نمو الإنتاج من العراق.

ينتظر أن يبلغ متوسط إنتاج النفط في الولايات المتحدة 8,42 مليون برميل يومياً خلال عام 2014 ويصل إلى 9,27 مليون برميل عام 2015، ويقابل ذلك تراجع في الواردات.

تتواصل ثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة بسرعة، حيث ارتفع الإنتاج بنسبة 15 بالمائة في الربع الثاني من عام 2014 على أساس سنوي. وفي ظل تنامي الانتعاش الاقتصادي، نتوقع أن تزداد الاستثمارات في مصادر النفط التقليدية وغير التقليدية على حد سواء، ما يؤدي إلى نمو الإنتاج بنسبة 12 بالمائة في النصف الثاني من عام 2014. سيبلغ متوسط إنتاج الولايات المتحدة من النفط 8,42 مليون برميل يومياً في عام 2014 ويرتفع إلى 9,27 مليون برميل في عام 2015، يقابله تراجع في واردات النفط، حيث ينتظر أن يبلغ المتوسط 7 مليون برميل يومياً في عام 2014 وينخفض إلى 6,2 مليون برميل يومياً عام 2015. وبحلول عام 2015، ستشكل الواردات 36 بالمائة من الاستهلاك الكلي للطاقة في الولايات المتحدة، مقارنة بنسبة 58 بالمائة عام 2010 (الشكل 5).

تقادم حقول النفط الروسية أدى إلى تراجع مستويات الإنتاج.

في ظل هدوء التوترات السياسية بشأن جزيرة القرم، نعتقد أن مخاطر انقطاع إمدادات النفط الروسية تضاءلت. ينتظر أن يرتفع إجمالي إنتاج الخام الروسي في عام 2014 بأقل من 1 بالمائة. خلال السنوات الأخيرة اتخذ نمو إنتاج النفط من روسيا مساراً تنازلياً، حيث اقتربت العديد من حقول النفط في غربي سيبريا التي تساهم بثلثي إجمالي الإنتاج من مرحلة الشيخوخة وتحتاج إلى المزيد من الاستثمارات الرأسمالية للمحافظة على مستويات الإنتاج.

تراجع إجمالي الإنتاج من أوبك بنسبة 4,5 بالمائة في الربع الثاني من عام 2014...

تراجع الإنتاج من دول أوبك بنسبة 4,5 بالمائة في الربع الثاني من عام 2014 على أساس المقارنة السنوية. ولا تزال أوبك متأثرة بالتراجعات الكبيرة في إنتاج الخام الليبي، الذي هبط بنسبة 84 بالمائة في الربع الثاني لعام 2014 مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

...ارتفع إنتاج العراق بنسبة 2,6 بالمائة، على أساس المقارنة السنوية، في الربع الثاني لعام 2014.

تشير آخر بيانات منظمة أوبك إلى أن إنتاج العراق ارتفع بنسبة 2,6 بالمائة، على أساس سنوي، في الربع الثاني من عام 2014 ليصل إلى 3,1 مليون برميل يومياً. في اعتقادنا أن النزاع الجاري حالياً في العراق لن يؤثر سلباً على وتيرة الإنتاج. أولاً، لأن المنشآت النفطية الرئيسية تقع في جنوب البلاد وهي التي تُشحن منها نحو 90 بالمائة من صادرات الخام العراقي، وهذه المناطق لم تتأثر بأعمال العنف. في شمال العراق، خرجت نحو 0,2 مليون برميل يومياً من إمدادات النفط عندما استولى الثوار على نقطة الشحن الرئيسية، وهي مصفاة البايجي. ثانياً، المتمردون في شمال غربي العراق لا يتمتعون بدعم سياسي قوي في مناطق النفط في الجنوب. ثالثاً، أي تحرك من هذه المجموعات المسلحة باتجاه الجنوب غالباً ما يقود إلى تحرك عسكري من الولايات المتحدة وإيران. وفي الحقيقة، نرى أن

نعتقد أن النزاعات الأهلية الحالية في العراق لن تؤثر سلباً بمستوى كبير على وتيرة الإنتاج.

الشكل 4: ارتفاع امدادات النفط العالمية بـ 0,4 مليون برميل يومياً في الربع الثاني للعام 2014

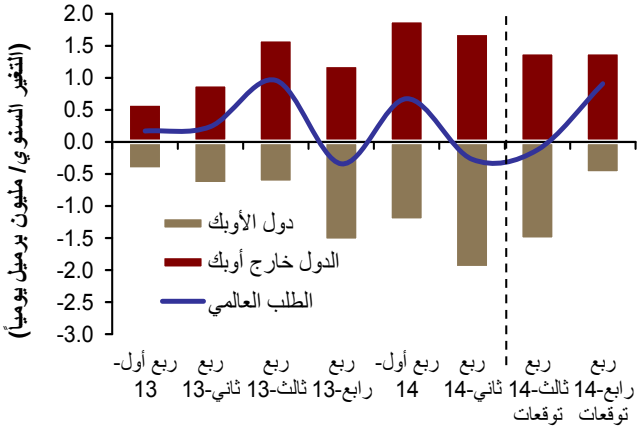

الشكل 5: استهلاك الطاقة في الولايات المتحدة في ارتفاع، بينما الواردات في تناقص

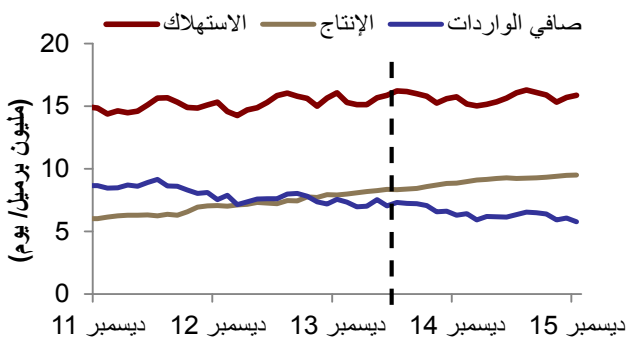

التهديد الحقيقي يأتي من الهجمات الصغيرة التي تؤثر سلباً على الحالة النفسية في السوق ومن ثم تؤدي إلى الإبقاء على أسعار النفط مرتفعة. وفي ظل هذه الظروف، نتوقع أن يبقى إنتاج العراق من النفط عند مستوياته الحالية. وتقول شركة نفط الجنوب المملوكة للدولة أن الصادرات من جنوب العراق تراجعت بنسبة 7 بالمائة في يونيو، على أساس شهري، لتصل إلى 2,4 مليون برميل يومياً. وتعود هذه التراجعات إلى إجراء عمليات ترقية وتوسعة في بنيات تحتية جديدة تخص التصدير والتي ستساعد بعد اكتمالها على زيادة مستوى الصادرات خلال النصف الثاني من عام 2014.

خسرت ليبيا ما يزيد على 350 مليون برميل منذ أغسطس 2013.

لا زالت الاضطرابات المستمرة في ليبيا تتسبب في خفض إنتاج الخام، حيث خسرت ليبيا منذ أغسطس 2013 وحتى الآن إنتاج 350 مليون برميل. أدت اتفاقية عقدت مؤخراً بين الحكومة ومجموعات الثوار في افتتاح محطتي تصدير، ويتوقع أن يؤدي ذلك إلى زيادة إجمالي الإنتاج إلى 0,7 مليون برميل يومياً، مرتفعاً من متوسط 0,2 مليون برميل في الربع الثاني لعام 2014. ورغم أن هذه التطورات السياسية تعتبر أمراً إيجابياً، إلا أننا لانزال نتوقع زيادة محدودة في إنتاج النفط من ليبيا. ويعود ذلك إلى سببين: أولهما/ أن النمط السائد في هذا البلد حالياً يوحي بأن أي تطور إيجابي غالباً ما يعكس مساره بسرعة، ثانيهما/ حتى لو كانت هذه الاتفاقية حقيقية فربما تواجه شحنات التصدير عقبات فنية بسبب الدمار والإهمال الذي طال البنيات التحتية.

نتوقع تحسناً محدوداً في إنتاج ليبيا وصادراتها النفطية خلال الفترة المتبقية من العام.

تراجع إنتاج إيران من النفط بنسبة 14 بالمائة في الربع الثاني من عام 2014 على أساس المقارنة السنوية ليصل إلى 3,2 مليون برميل يومياً، لكن ارتفاع مستويات الصادرات سيساعد على عكس

الشكل 6: إنتاج النفط في إيران والعراق وليبيا

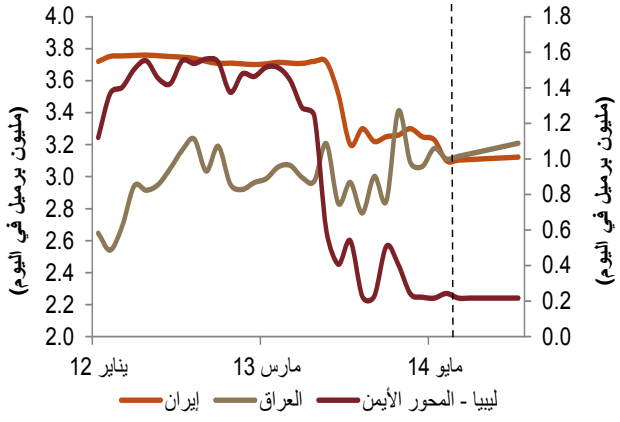

الشكل 7: إنتاج النفط في المملكة العربية السعودية

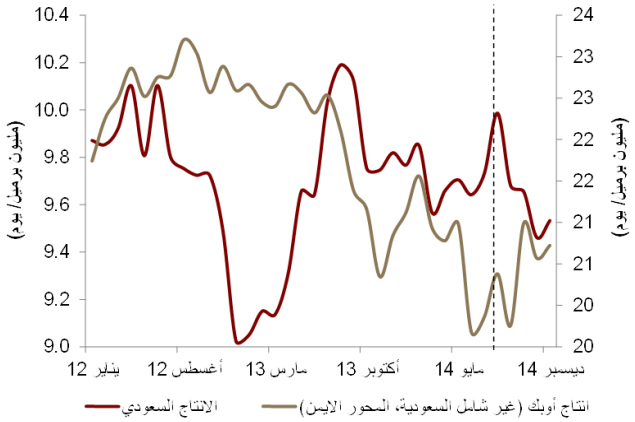

جدول رقم 2: احتمالات زيادة أو نقصان المعروض من النفط

	الدولة	حجم المعروض كنسبة من إجمالي العرض للعام 2014 (%)	احتمالات الزيادة/ أو النقصان	ملاحظات
الدول خارج منظمة أوبك	روسيا	11,5	نقصان	لا تزال مخاطر أزمة أوكرانيا قائمة وهي تؤثر على امدادات روسيا إلى أوربا.
	الولايات المتحدة	9,1	زيادة	تسارع وتيرة الإنتاج من خلال زيادة الاستثمارات.
الدول في منظمة أوبك	السعودية	10,6	زيادة	هناك حاجة لزيادة الانتاج لتعويض النقص من دول أوبك الأخرى.
	العراق	3,8	نقصان	مشاكل البنية التحتية والأزمات الداخلية ستعوق الإنتاج.
	إيران	3,3	زيادة	تقدم المفاوضات الخاصة بتخفيف العقوبات يتيح زيادة الصادرات.
	نيجيريا	2,1	نقصان	لا تزال مخاطر أعمال السرقة والتخريب مرتفعة.
	ليبيا	0,2	نقصان	انقطاع الإمدادات نتيجة لاستمرار المواجهات السياسية.

ينتظر أن يساعد ارتفاع مستويات الصادرات في إيران على عكس مسار التراجع في الإنتاج.

مسار التراجع في الإنتاج. قضت خطة عمل مشتركة تم توقيعها بين الولايات المتحدة وإيران في نوفمبر 2013، أن تكون الصادرات عند متوسط 1 مليون برميل يومياً حتى يوليو 2014. ولكن خلال النصف الأول من عام 2014 صدّرت إيران ما متوسطه 1,2 مليون برميل يومياً، وكانت الصين أكبر عميل. وبينما عمدت اليابان والهند وكوريا الجنوبية على خفض مشترياتها من النفط الإيراني، نجد أن الصين لم تفعل ذلك ولا يتوقع أن تفعل في الفترات القادمة.

تدهور الأوضاع الأمنية في نيجيريا سيساهم في تذبذب الإنتاج وصعوبة التنبؤ بحجمه.

ارتفع إنتاج نيجيريا من النفط بنسبة 12 بالمائة في الربع الثاني لعام 2014 على أساس المقارنة السنوية، لكن أعمال السرقة والتخريب وتدهور الوضع الأمني ربما تؤدي إلى تراجع الإنتاج. حسب الشركة الوطنية النيجيرية، تسببت السرقة والتخريب في فقدان ما متوسطه 0,3 مليون برميل يومياً خلال عام 2013. وفوق ذلك، هناك التمرد في شمال نيجيريا الذي يزيد من المخاوف الأمنية. حتى الآن، تركزت معظم المخاوف الأمنية في الشمال، لكن في حال اتساع الهجمات جنوباً فقد تستهدف البنيات التحتية لصناعة النفط والتي ستسهم بلا شك في تذبذب الإنتاج وصعوبة التنبؤ به.

عدّلنا تقديراتنا بشأن إنتاج الخام في السعودية، برفعها إلى 9,7 مليون برميل في اليوم خلال العام 2014، مقارنة بـ 9,4 مليون برميل وفقاً لتقديراتنا السابقة.

ارتفع إنتاج النفط السعودي بنسبة 2 بالمائة في الربع الثاني من عام 2014 على أساس المقارنة السنوية، ما أدى إلى ارتفاع متوسط الإنتاج في النصف الأول من عام 2014 إلى 9,7 مليون برميل في اليوم مقارنة بمتوسط 9,3 مليون برميل خلال نفس الفترة من عام 2013. وكانت تقديراتنا السابقة تضع متوسط الإنتاج السعودي لعام 2014 ككل عند 9,4 مليون برميل في اليوم، ولكن الآن عدلنا تلك التقديرات برفعها إلى 9,7 مليون برميل في اليوم. وهناك عدة عوامل قادتنا إلى تعديل توقعاتنا بشأن الإنتاج هي: تكرار انقطاع الإمدادات وبطء النمو في الإنتاج من أعضاء أوبك الآخرين، وتسارع الانتعاش الاقتصادي في الولايات المتحدة بوتيرة أسرع مما كان متوقعاً وهو ما أدى إلى زيادة الطلب على الخام السعودي، ثم زيادة الاستهلاك المحلي في السعودية على أساس المقارنة السنوية.

هناك عدة عوامل دفعتنا لتعديل تقديراتنا حول الإنتاج تشمل...

...تكرار انقطاع الإمدادات وبطء النمو في الإنتاج من أعضاء الأوبك الآخرين...

قامت تقديراتنا السابقة على افتراض أساسي هو أن حصة المملكة المقررة من قبل أوبك ستتراجع تدريجياً خلال العام نتيجة لبدء عودة الإنتاج الليبي وكذلك ارتفاع الإنتاج العراقي بصورة مطردة ليصل إلى 4 مليون برميل يومياً بنهاية العام 2014. وكما أشرنا سابقاً، حالياً لا نرى أن إنتاج ليبيا سيعود إلى مستوياته الطبيعية حتى بعد عام 2014، كما أن المشاكل الأمنية وتدهور البنيات التحتية في العراق سيحولان دون ارتفاع الإنتاج فوق المستويات الحالية خلال الفترة المتبقية من العام.

...انتعاش الاقتصاد الأمريكي بوتيرة أسرع مما كان متوقعاً...

كذلك نتوقع أن تأتي بعض الارتفاعات في الطلب على الخام السعودي نتيجة لتحسن الاقتصاد الأمريكي. رغم أن النفط الصخري أتاح للولايات المتحدة خفض وارداتها من النفط الخام، إلا أن تلك التخفيضات قد أثرت بصورة رئيسية على أنواع الخام الخفيف، خاصة الخامات النيجيرية، ولكن لأن معظم المصافي الأمريكية لا تزال مصممة لمعالجة الخامات الثقيلة، لم تتأثر الواردات من السعودية سلباً. في الواقع، بلغ متوسط صادرات الخام السعودي إلى الولايات المتحدة خلال النصف

الشكل 8: ميزان النفط العالمي يسجل فائضاً في عام 2014

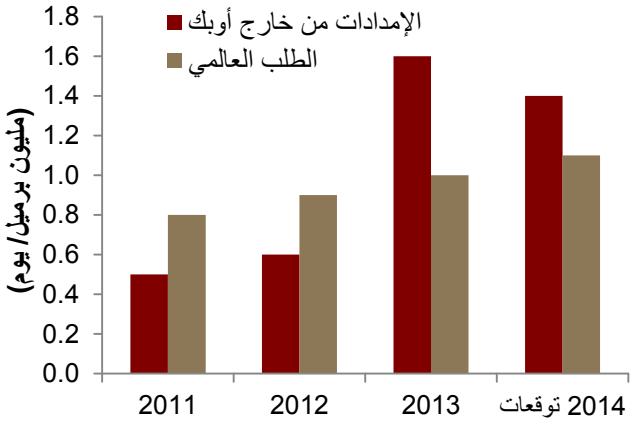

الشكل 9: التوترات الجيوسياسية تحول دون هبوط كبير في أسعار النفط

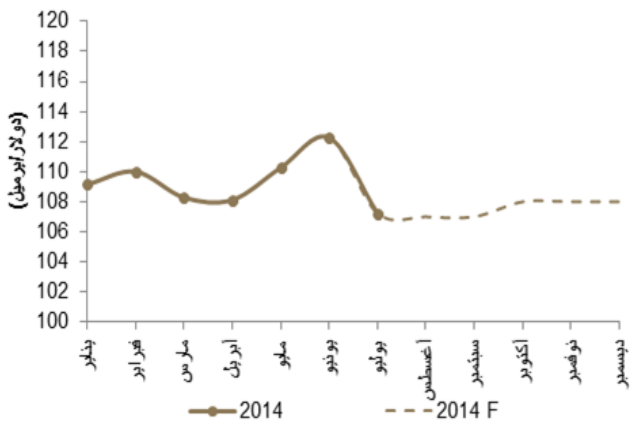

الأول من عام 2014 نحو 1,4 مليون برميل يومياً، مرتفعة من 1,2 مليون برميل خلال نفس الفترة من العام السابق.

...كذلك من غير المتوقع حدوث تغيير كبير في حجم الاستهلاك المحلي في المملكة مقارنة بمستويات الاستهلاك في النصف الأول من عام 2014.

علاوة على ذلك، فإن زيادة الطلب على توليد الكهرباء في المملكة في الربع الثالث لعام 2014 نتيجة للصيف واستمرار النمو الاقتصادي طوال الفترة المتبقية من العام سيؤديان إلى عدم حدوث تغيير كبير في الاستهلاك المحلي السعودي مقارنة بمتوسط الاستهلاك في النصف الأول والذي كان عند 1,9 مليون برميل يوميا.

نتيجة لتلك العوامل المشار إليها أعلاه، فإننا الآن نتوقع أن يكون متوسط الإنتاج في المملكة للعام 2014 ككل عند 9,7 مليون برميل يومياً (الشكل7).

أسعار النفط

ميزان النفط العالمي سيسجل فائضاً في العام 2014...

سجلت أسعار خام برنت زيادة طفيفة نسبتها 1 بالمائة خلال الربع الثاني لعام 2014، مقارنة بالربع السابق، ليرتفع إلى 110 دولار للبرميل، حيث ساهمت التطورات في العراق في زيادة الأسعار المرتفعة أصلاً منذ بداية العام بسبب الصراعات في ليبيا وأوكرانيا. وعلى ضوء النمو المعتدل في الطلب العالمي على النفط وزيادة الإمدادات من الدول خارج أوبك، فإن ميزان النفط العالمي سيسجل فائضاً للعام 2014 (الشكل 8)، ولكن ذلك لن يؤدي إلى هبوط أسعار النفط لأن التوترات الجيوسياسية ستحول دون انخفاض كبير في أسعار برنت، كما أن الوضع الحالي في العراق سيزيد من التذبذب. علاوة على ذلك، نتوقع إضافة جديدة على الأسعار بسبب ارتفاع تكاليف استخراج النفط الصخري في الولايات المتحدة، التي أصبحت حصتها من إنتاج النفط العالمي في تزايد مستمر.

...لكن ذلك لن يترجم إلى انخفاض في أسعار الخام نتيجة للتوترات الجيوسياسية...

ونتيجة للعوامل أعلاه، فقد عدلنا توقعاتنا بشأن أسعار خام برنت برفعها من 105 دولار للبرميل سابقاً إلى 109 دولار للبرميل كمتوسط خلال عام 2014 (الشكل 9).

...ولذلك، عدلنا توقعاتنا بشأن أسعار خام برنت برفعها إلى متوسط 109 دولار للبرميل في عام 2014، مقارنة بـ 105 دولار للبرميل حسب تقديراتنا السابقة.

إخلاء المسؤولية

ما لم يشر بخلاف ذلك، لا يسمح إطلاقا بنسخ أي من المعلومات الواردة في هذه النشرة جزئيا أو كليا دون الحصول على أذن تحريري مسبق ومحدد من شركة جدوى للاستثمار.

البيانات المالية الواردة في هذا التقرير تم الحصول عليها من شركة رويترز وشركة بلومبيرغ وشركة تداول ومن مصادر محلية أخرى، ما لم تتم الإشارة لخلاف ذلك.

لقد بذلت شركة جدوى للاستثمار جهدا كبيرا للتحقق من أن محتويات هذه الوثيقة تتسم بالدقة في كافة الأوقات. حيث لا تقدم جدوى أية ضمانات أو ادعاءات أو تعهدات صراحة كانت أم ضمنا، كما أنها لا تتحمل أية مساءلة قانونية مباشرة كانت أم غير مباشرة أو أي مسئولية عن دقة أو اكتمال أو منفعة أي من المعلومات التي تحتويها هذه النشرة. لا تهدف هذه النشرة إلى استخدامها أو التعامل معها بصفة أنها تقدم توصية أو خيار أو مشورة لاتخاذ أي إجراء/إجراءات في المستقبل.